

لم يوافق على اعتراض الوفود العربية، وعرض المشروع الصهيوني للتصويت، وأسفرت النتيجة عن الموافقة عليه، بأكثرية (١٠ أصوات ضد ٤، في حين امتنع الكثيرون عن التصويت، وهنا حدثت ضجة، وقام مصطفى العريس، من فوره، إلى حيث يجلس السكرتير العام (فرنسي)، ثم إلى رئيس الوفد السوفياتي، ونجح في إقناعهما بأن التصويت غير قانوني، لامتناع الاكثرية عن التصويت، وأعلن رئيس الجلسة اعتراض العريس على قانونية التصويت، فانفجرت مناقشات حامية بين أعضاء الوفد الأمريكي - صاحب المشروع - والمندوبين الصهيونيين، الذين كانوا ملأوا الدنيا صياحا، وهزوا أسلاك البرق وموجات الاثير، إلى جميع انحاء العالم، بالنسبة للخطر وبين وفود لبنان وفلسطين ومصر وتونس والاتحاد السوفياتي، واصر الأمريكيون والصهيولون، من جانبهم، على اعتبار القرار نافذا، قانونيا، بعد ان انتهى المؤتمر من التصويت عليه، ورفضوا اقتراحا قدمه السكرتير العام للمؤتمر بإيقاف الجلسة مدة ١٥ دقيقة، ليجتمع المكتب التنفيذي للاتحاد، ويبحث المشكلة القائمة، وصاؤل الرئيس البريطاني أن يغمر بالوفود العربية، فاقترح عليهم الموافقة على المشروع مع تسجيل تحفظاتهم عليه، ولكنهم اباؤا له - بوضوح - ان مثل هذا التلاعب لا يجوز عليهم. وعند هذا الحد، دعا رئيس المؤتمر بعض أعضاء الوفود الأمريكية والانكليزية والفرنسية ورئيس الوفد السوفياتي ومصطفى العريس، وتباحثوا مجتمعين على منبر الخطابة في الامر، وظل الأمريكيون متعلتين متمسكين بموقفهم، فأعلن الرفيق تراسوف، رئيس الوفد السوفياتي، انه اذا لم تحذف هذه الفقرة التي تضر بمصالح العرب فالوفد السوفياتي يمتنع عن التصويت، مما اضطر الوفد الأمريكي، امام موقف السوفيات الحازم هذا، إلى التراجع، وأعلن المندوب الأمريكي عن اسفه لموقف الرفيق تراسوف، وأرجع موقف السوفيات هذا إلى اسباب سياسية، فرد عليل تراسوف: انه امام البيانات التي سردتها الوفود العربية عن الاضرار التي تلحق

الفلسطينيين تنبهوا لذلك، ونبهوا جميع الوفود العربية، واحبطوا محاولات الصهيونية، وقد ايد هذا الموقف وفود نقابات الاتحاد السوفياتي، وفرنسا، وأمريكا اللاتينية، والهند، وأستراليا، ودول البلقان ونيوزيلندا» (١٠٩).

وفي المؤتمر الثاني لاتحاد النقابات العالمي، المنعقد في العاصمة التشيكية، براغ، تحدث سليم القاسم، السكرتير العام لمؤتمر العمال العرب الفلسطينيين، مندوبا عن عمال فلسطين، فطالب بجلء القوات البريطانية عن فلسطين، وقيام حكومة مستقلة فيها، على اسس ديمقراطية صحيحة، وايقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مما يجعل في الامكان « حل جميع المشاكل الناتجة عن سياسة الاستعمار البريطاني الخطيرة الفاشلة في هذه الرقعة الصغيرة من العالم العربي» (١٠٠).

وقبل ان ينفذ المؤتمر، عرض الوفد الأمريكي مشروع قرار بتأييد اغراض الصهيونية واطماعها في فلسطين، على غرار ما كان اتخذه اتحاد النقابات في مؤتمره بلندن، فتصدى مصطفى العريس لهذا المشروع، وأعلن استنكار الوفد العربية والديمقراطية لقرار مؤتمر لندن المشار اليه، باعتباره اعتداء صريحا على مصالح العرب، اصحاب فلسطين، وأعلن « اننا سنقاوم ذلك القرار، واي مشروع لقرار مماثل، بكل ما في استطاعتنا من قوة وبأس»، واقترح ممثل نقابات عمال لبنان حياك لقضية فلسطين: ١ - وقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ب - اعلان استقلال فلسطين وجلء الجيوش الاجنبية عنها، ج - اقامة حكومة وطنية ديمقراطية فيها، ثم طلب حذف الفقرة التي ايد فيها مؤتمر لندن اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، او اعادتها إلى المكتب التنفيذي للاتحاد، من اجل دراستها من جديد، كما تكلم سليم القاسم، فشرح القضية الفلسطينية تفصيلا، ودعا المؤتمر إلى مراعاة حقوق العرب، اصحاب فلسطين الشرعيين، وعدم الانسياق وراء الدعاية الصهيونية المضللة، وطالب بالجلء العاجل عن فلسطين، الا ان رئيس المؤتمر، كارل زيبريس (انكليزي)،